الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

إنسانة وليست أرملة

احمد حسين

قراءة هذا الرقم أو الظاهرة تكون في ضوء ما فقد المجتمع من أناس وما قدمه من ضحايا، أي أن محور الاهتمام ينصب على من قتلوا، وسبل تخطي الأزمة أو الأزمات التي أدت إلى هكذا إنحدار، أو النظر بتمعن في الأسباب الاقتصادية أو السياسية أو الامنية أو الاجتماعية التي ساهمت في هذه الفوضى. أما التركة البشرية للقتلى (عوائلهم) فهم خارج معادلة البحث كما يفترض حيث هناك دستور وقانون وضمانات ونظم مؤسساتية وثقافة اجتماعية كفيلة بالأحياء، هناك عرف مساواتي لا يجعل من المرأة تابعة للرجل أو العكس، وهناك حكومة وظيفتها صيانة الحقوق والحريات والاستقلالية، الدستور في هكذا مجتمعات يؤمن بأن القيمة العليا هي الفرد بحد ذاته وليس جنسه.

أما في مجتمع ذكوري كمجتمعنا، فالرقم يحمل دلالات اجتماعية ثقافية عميقة ويؤشر تفرقة جنسية وموروثات متخلفة جارحة. نحن لا نقف عند حد الفجيعة تجاه الإنسان أو الرقم ولا نكتفي بذرف الدموع على القتلى والتأسف على فقدهم، ولا نواسي أحباءهم والمثكولين بهم أو أنفسنا بفقدان هذا الكم الإنساني، بل أننا نلطم زوجاتهم اللاتي أصبحن غنما بلا راع، أو جواري بلا حام، أو عبيد بلا سيد- كما يراها المجتمع.

نصر على أن وجود الجارية التابعة (المرأة / الإنسانة) وكيانها مرهون بوجود المولى المقدس (الرجل / الإنسان) وما أن ينال هذا الوجود عارضاً أو زوالاً تنتفي الوجودات التي بمعيته، وكأننا نعيد سيرة الملوك الآلهة الذين لا يدخلون القبر إلا مع نسائهم وخدمهم وحاشيتهم.

قد نستطيع بشيء من الصبر العراقي-الخرافي- وحقب من الزمن أن نجرد هذا العرف الاجتماعي من سيادته الرعوية لو كان مقتصرا فقط على العامة والبسطاء من الناس، لكن الأزمة والعقبة الحقيقية تكمن في تفشي هذا العرف بين النخب-الثقافية، الدينية، السياسية- وهنا نحتاج إلى حملة اجتثاث او عملية تطهير فكري لتلك النخب وطمرها مع أعرافها المكتسبة والمبتدعة.

المحرج في الأمر أن اسماء مهمة في ساحة الفكر والثقافة العراقية تردد كالببغاء مجموعة من المفردات الموبوءة بالتمييز والعنصرية وتجعل منها هتافات تنعق بها في فضاء الحقوق والتعاطف والمطالبة، وكثيرا من تلك الاسماء الثقافية شغلت كتاباتها مساحة عمودية وافقية في صحف ومجلات مهمة، وأسماء أخرى دينية روجت لخطبها من على المنابر واخرى سياسية ضجت بها الفضائيات، حتى خيل للعراقيين أن بلادهم ستتحول عن قريب إلى أنثى عقيم اذا ما استمرت حمى القتل هذه، أو كما توهم البعض منهم أن الصفحات والمنابر والكراسي التفتت أخيرا الى الطبقات المسحوقة وبدأت تناقش ما يعتريها من كوارث طبيعية واصطناعية.

قد نوهم انفسنا ان مهمة الكاتب كتابية ووظيفة رجل الدين خطابية وليس لهم من الأمر شيء، لكن هل تحول واجب السياسي البرلماني الى الشعاراتية وفي هكذا مواضيع خطيرة؟.

إحدى النائبات التي غردت خارج سرب قائمتها المتعالية، غردت أيضا في خطاباتها الأخيرة عن كارثة إنسانية خارج سرب وظيفتها كنائبة عن الأمة العراقية بجميع مكوناتها وطبقاتها وفئاتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والعمرية، مهم جدا أن يهتم النواب بقضايا على تماس مباشر مع المواطن لكن على النواب أن يختاروا هتافاتهم قبل ان تغريهم كاميرات الإعلام واضواء الرأي العام.

حيث تحولت قضية الارامل من كارثة أمنية تهدد العراق وأهله إلى موضوع يكشف سوءة مجتمعنا الذكوري الذي لا يرى المرأة سوى جارية كسيرة الجناح وكيان بلا قيمة خارج عباءة الرجل وإن كان عاريا، عندما تتحدث تلك النائبة بـ(حجمها) الكبير عن مجزرة انسانية ضحيتها رجال، بلسان يندب حال المرأة فالقضية تنحرف عن القراءة الصحيحة، إذ يتحول محورها الذي يدور حول المقتولين إلى محور يدور حول الارامل وكأن الارامل هن القتلى!، وبوصف ادق لا يكون الرقم ثلاثة ملايين ارملة بل ستة ملايين (قتيل/الضحايا) و(متوفي/الارامل).

هذا هو التهجئ الصحيح لقراءة الكارثة بلسان نائبتنا وثلة من النواب والمثقفين والكتاب الذين اجتروا الموضوع -للاسف الشديد- من لائحة التطبيل، وهذه القراءة تؤشر بوضوح حجم التخلف الفكري الذي ينظر للمرأة كـ(تبعية) للرجل وليس لذاتها كما كان النظام المقبور ينظر للكثير من المكونات العراقية الاصيلة كتبعية لانظمة ودول واقوام لا تمت لهم بصلة برغم أنف التاريخ والتراث والسجلات الرسمية. والمشكلة الاكثر أثارة للخجل أن تصدر هذه القراءة الخاطئة والمهينة للمرأة عن إمراة من المفترض ان تكون ممثلة للنساء خاصة والعراقيين عامة.

حين يتحدث النواب والمسؤولون ورجال الدين والمثقفون عن احياء بصفة موتى فهذا يؤشر حجم التخلف والتبعية الماضوية التي ترزح تحتها الأمة العراقية برمتها، وعليه نحن بحاجة إلى ثورة اجتماعية وفكرية للاطاحة بهكذا نظام تمايزي جنسوي ثقافي.

قضية الارامل والايتام التي أثيرت مؤخرا، . وللامانة الاستبيان والقضية برمتها تولتها منظمة عالمية ولم يكن للنواب أو الحكومة أو المؤسسات العراقية دور فيها سوى التطبيل والبكاء . هذه القضية كان من المفترض أن تؤشر للحكومة والبرلمان والجهات المعنية حجم الكارثة الامنية التي يعيشها العراق الى جانب المشكلة الاقتصادية المرافقة لها. فحسب القرارات الشعاراتية التي يطلقها النواب والمسؤولون بين فترة واخرى نجد ان حقوق عوائل الشهداء جيدة وتوفر للعوائل المنكوبة معيشة وإن لم تكن كريمة إلا انها تؤمن بعض الاساسيات الضرورية وبالتالي فواجب النواب هو الضغط على الحكومة لمعالجة أمنها المتخلخل، واذا ما توفر الامن الحقيقي فالنساء والاطفال والرجال سيجدون حقوقهم ويصلون اليها بسهولة ويسر ويمارسوا حياتهم بصورة طبيعية حيث الدستور هو الضامن والقانون هو العصا التي تضرب من يحاول اغتصاب حقوق الاخرين، وحينها سيهنأ النواب براحة ضميرية وجسدية من المناداة بحقوق المواطنين وسيعثرون على دورهم الحقيقي بين ركام الملفات الاعمارية والاقتصادية والسياسية والنهضوية.

ثلاثة ملايين أرملة ، رقم مخيف ، إلا أنه في مجتمع متحضر يؤمن بالإنسان ويحترم وجوده واستقلاليته يؤشر للحكومة والجهات المعنية والرأي العام حجم الإنحراف البربري ومستوى الجريمة في المجتمع ، وعليه تنطلق التظاهرات والمبادرات وتوضع الخطط والحلول الأمنية والاقتصادية والتربوية والثقافية والسايكولوجية.

مصافحة من وراء باب مغلق

طالب فرج

فعند انبثاق هذه المشكلة او تلك لاينجلي غبار أي منهما الا بعد ان تأخذ من النفوس مأخذها، فالحكومة ما ان تسد ثغرة حتى تفتح عليها اخرى من جرف آخر فهي تثقل من اوجاعنا كيف تشاء لاكيف نشاء.والمواطن بين مهرول نحو محطة الوقود جالس ومنتظر ومتذمر ومستاء ومعترض والجميع يعيش فوضى المكان.

وهنا الواقع يطرح علينا عدة اسئلة..

❖ لماذا في الوقت الواحد تنهال علينا المشاكل ، وتتشابك؟ وهل اتخذت وزارة النفط احتياطاتها في التصدي لأزمات كهذه؟ وما تحوطات الأمان التي وضعت في اجندتها؟ وهل هي متوثبة دائما للقفز على المشكل الذي تتعرض اليه..؟

❖هل اجابت وزارة النفط عن الاسئلة التي طرحتها المشكلة بشكل نهائي أو انها خففت من وطأتها بتوزيع كوبونات الوقود، أو ستسحب حلولها على بقية المشاكل، أوتبقى صفحاتها مفتوحة امام الأزمة ، أو اننا نعيش ذكرى دورتها في كل فصل من السنة؟.

❖متى تجعل الوزارة المواطن مستقراً في خانة الهدوء ومبتعداً عن زاوية القلق والصعود الى مركب الهدوء؟.

❖هل باستطاعة الوزارة ان تنتقل الى مرحلة أنشط في سعيها الى استقرار السوق في تسعيرة واحدة، أو الانتقال الى المراحل الاخرى التي تتطلب وقتاً على حساب المواطن. اوتقف في حلول المشاكل التي تدور في دائرتها فقط؟.

فالمواطن الفقير اصلاً هو مسحوق يجتر اوجاعه فمتى يأتي اليوم الذي يتنفس حياته بعيداً عن الركض واللهاث، وصاحب الدخل المتوسط ينظر الى ان تنجلي الغمة السوداء..

اما الميسور فأن المشكلة تنتهي عنده، عند انزال نظارته من عينيه لانه ينتظر من وراء آمال الترقب التي تبعده دائما عن شبح الأزمة، المواطن متى يجد راحته وعند أي محطة تقف راحلته وتهدئ من روع صاحبها وهل يبقى فيها يشد عناء البحث عن الماء والكلأ ، حتى يعيش التصحر في بداوة الحياة القاسية؟..

❖هل وصلت الوزارة الى كيفية قراءة المخطط العدواني المتكررعليها، أوهي باقية تتأرجح على ارتكاز مفاهيم (سوف، ولابد ان نجد الحلول، ويجب، ونعمل على، ومتواصلون في...الخ) وهذه المفاهيم تأخذها في تأرجحها نحو الامام والخلف لتعبث الرياح باندفاعاتها، وهل علمت انها تمشي مكشوفة الغطاء وهي تحت مرمى النيران دوماً.

❖هل وضعت في نياتها استشعارات الخطورة التي تكمن لها في الطريق، وهل تنبأت بأستشعاراتها هذه، هناك اقتراحات للحلول !

ا. وضع خطوط من الانابيب الاحتياطية قريبة منها، ووضع الخطوط الوهمية التي تتم معاملتها مثل معاملة الأصل من حراسات واجندة تصب في حمايتها حتى لاتفرق بين الاصل والخطوط الوهمية.

ب . وضع اجهزة تستشعر الخطورة والتعرف على المقبلين عليها من الغرباء.

الصعود الى مركب الهدوء؟.
*هل باستطاعة الوزارة ان تنتقل الى مرحلة أنشط في سعيها الى استقرار السوق في تسعيرة واحدة ، أو الانتقال الى المراحل الاخرى التي تتطلب وقتاً على حساب المواطن. اوتقف في حلول المشاكل التي تدور في دائرتها فقط ؟.

في الايام الماضية تصدرت مشكلة البنزين عناوين حياتنا مصافحة إياها العاصفة الترابية التي هبت على بغداد لتتزايد بغبارها الثقيل مع (طابور الجلكانات).

المرأة العراقية والتعديلات الدستورية

كاظم عبد جاسم الزيدي
قاضٍ

تقتضي السياسة التشريعية السليمة بوجوب تطوير القوانين والانظمة في كل دولة لكي تساير اوضاع مجتمعها المتطورة دوما نتيجة تبدل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحقق المكاسب الحضارية، وتطور المفاهيم الانسانية اذ بهذا التطور للقوانين والانظمة وادخال التغير والتعديل اضافة والحذف من وقت لآخر يمكن للنظام القانوني ان يساير حاجات المجتمع المتطورة ومتطلبات الحياة المتجددة وبذلك يسد الطريق امام الفجوات التي يمكن ان تحدث بين اوضاع المجتمع ونظامة القانوني لوبقيت القوانين جامدة من غير تجديد، وحيث ان الاسرة هي الركن الاساسي والخلية التي تبنى من خلالها المجتمعات برمتها، وحيث ان الدولة قد تكفلت بحمايتها بنص الدستور وفقا لقوانين تتلاءم معها، وبالرغم من ان الدستور العراقي قد حمى الحياة الزوجية وتكفل باتاحة الفرص للمراة حيث نصت المادة ٢٩ من الدستوربان الاسرة هي اساس المجتمع وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والاخلاقيةكما اكدت المادة ١٤ من الدستور العراقي بان العراقيين متساوون امام القانون من دون تمييز بسبب الجنس او اللون او المذهب او المعتقد او الراي او الوضع الاجتماعي او الاقتصادي وتكفل الدولة للفرد وللاسرة وبخاصة الطفل والمراة الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الاساسية للعيش في حياة حرة كريمة تؤمن لهم الدخل المناسب وتمنع كل اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمجتمع غير ان هذه النصوص وغيرها ما زالت تعاني صعوبة في التطبيق حيث لم تتحقق اي مساواة بين الجنسين في المجتمع وما زالت الكثير من القوانين النافذة تنتهك حقوق المراة وخصوصا في قانون العقوبات العراقي النافذحيث تتفاوت الحماية القانونية بين الرجل والمراة حيث ان قانون العقوبات النافذ اعطى الحق للزوج في ضرب زوجته على اساس ان التاديب من الزوج للزوجة هو استعمال لحق مقرر قانونا للزوج وله ان يضربها كجزء من التأديب فالضرب هو سوء معاملة ولايجوز اللجوء اليها فلابد من تشريع قوانين تحمي المرأة من العنف الاسري ومن الضروري التأكيد على محو الامية للمرأة حيث يقف الجهل سدا منيعا امام اي دفع لعملية التطوير في المجتمع العراقي والتأكيد صراحة على الزامية التعليم للنساء لتوعية المراة بحقوقها القانونية اذ لافائدة ترجى من العمل على النهوض بامرأة لاتعي مالها وماعليها وكذلك لاقيمة للحديث عن ظلم للمرأة اذا كانت هي ذاتها تؤهل للعيش ككائن من الدرجة الثانية وشعورها بان وجودها في هذه الحياة ينحصر في القيام بالواجبات المنزلية وتنفيذ الاوامر، كما ان احكام المادة ٤١ من الدستور العراقي هي محل خلاف وما زالت معروضة امام لجنة التعديلات الدستوريةحيث تشير الى ان العراقيين احرار في الالتزام باحوالهم الشخصية حسب دياناتهم او مذاهبهم او معتقداتهم او اختياراتهم وينظم ذلك بقانون وان هذا النص يتعارض واحكام المادة ١٤ من الدستور ولم يحدد مفهوم الحرية في الاختيار الوارد في المادة ٤١ من الدستور حيث انها جاءت غير واضحة فلابد من الغاء المادة ٤١ من الدستور او تعديلها بما ينسجم واحكام المادة ١٤ من الدستور النافذ والالتزام بقانون موحد عام وملزم لكل العراقيين تاخذ به المحاكم وان المشاركة الفاعلة للمراة في الحياة السياسية ضرورية ومهمة والتاكيد على توعية المراة بحقوقها القانونية.

تقول الحكاية الروسية القديمة ان ايفان ايفانوف وبيتر بيتروف كانا جارين، ولكنهما في ذات الوقت كانا عدوين لدودين.

الحسد هل هو وباء جديد في العراق؟

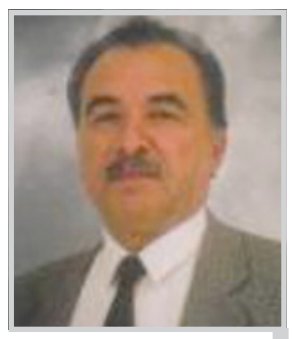

الدكتورعبد الجبار منديل
اكاديمي- كوبنهاغن

كان كل منهما يحسد الآخر في كل شيئ، في رزقه وفي أبنائه وفي مزرعته، ويرصده وينظر الى ماله وعياله وفي صحته وفي نومته ... الخ. وفي أحد الأيام ذهب ايفان ايفانوف الى الكنيسة وعاد منها وهو يقود بقرة كبيرة وسمينة، واستغرب بيتر بيتروف واكلت قلبه الغيرة لذلك راح يستقصي ويستفسر عن سر هذه البقرة، وعلم بعد الإستقصاء والإستفسار ان ايفان ايفانوف طلب من رب العالمين ان يهبه بقرة، وهكذا وهبه رب العالمين هذه البقرة.

وفي اليوم التالي استعد بيتر بيتروف ليذهب هو الآخر الى الكنيسة، ولبس افخر ما لديه من ثياب واخذ سمته باتجاه الكنيسة. وتوقع الناس الذين يعرفون بموضوع المنافسة بين الرجلين انه سيطلب ايضا بقرة من رب العالمين اسوة بجاره، ولكنه ما ان وصل الكنيسة حتى طلب من رب العالمين بعد الصلاة والتضرع ان تموت بقرة ايفان ايفانوف.

وهكذا لا هو يريد ان يستفيد ولا الآخر يجب ان يستفيد، عليّ وعلى اعدائي او عليّ وعلى اصدقائي او عليّ وعلى الناس جميعاً.

ان الحسد يتحول الى حقد اعمى، (اذا مت عطشانا فلا نزل القطر) كما يقول الشاعر ابو فراس الحمداني ، او اكثر من ذلك الى الجحيم العالم كله، القطر ومن سوف ينزل عليه القطر. هذا هو الحسد انه مشاعر قاتلة تقتل صاحبها قبل ان تقتل الآخرين.

يقول الدكتور جمال الشمري في احد بحوثه العلمية العميقة (يحصل الحسد دائماً نتيجة مقارنة اجتماعية، اي عندما يقارن الشخص نفسه مع شخص او اشخاص اخرين، ويتضمن دائماً موقفاً سلبياً تجاه الآخرين . وينقص الحاسد القدرة على تقدير ذاته بصورة عقلانية. فيكون متمركزاً حول ذاته. بل يعتقد انه ليس من العدل ان يمتلك الآخر قدرات معنوية او مادية ولا يمتلكها هو. ويبعد عند المقارنة الأسباب الموضوعية التي شكلت مكانته الإجتماعية او وضعه المعيشي او نوع مهنته او امكاناته وقدراته الشخصية ويذهب الى ابعد من ذلك حيث يعد نجاح الآخر او الآخرين استفزازاً له ويسعى الى تدمير نجاحات الآخرين بغض النظر عن لا اخلاقية الوسائل التي يستخدمها).

كان فقهاء اللغة العربية القدماء يفرقون بين كلمتين متناظرتين في المعنى العام ومختلفتين في المعنى الخاص، وهما كلمتا (يحسد) و (يغبط) فإنه ينفس نعمة الآخر مع تمني زوالها اما من يغبط فإنه ينفس النعمة عند الآخر ولكنه يتمنى (بقاءها) على ان يكون له مثلها. اي ان يكون لديه من الحظ والفرص ما يساعده على ان يكون بمستوى الآخر.

كان المرحوم الزعيم عبد الكريم قاسم يقول رداً على من يريدون مصادرة اموال الأغنياء.. اننا نريد ان نرفع مستوى الفقراء الى مستوى الأغنياء لا ان نهبط بمستوى الأغنياء الى مستوى الفقراء.

ومن الغريب ان ظاهرة الحسد التي كانت غريبة عن المجتمع العراقي قد برزت في ظل النظام السابق حتى اصبح كل العراق ضحية لها بعد سقوط ذلك النظام من خلال عمليات (الفرهود) التي طالت كل شيئ في العراق من الأموال العامة الى الأموال الخاصة ثم اتسعت في ظل الفوضى العارمة التي سادت بعد ذلك لتشمل كل الناس . وهكذا ظهر مصطلح (علمي) جديد هو مصطلح (العلاسة)، هذا المصطلح الغريب الذي يدل على ان هناك رصداً لكل ارزاق الناس ولكل ما لديهم ولكل اموالهم وما يحصلون عليه لأنه توجد فئات طفيلية تريد ان تعيش على حساب الآخرين بدلاً من ان تعيش بشرف وتقوم هي الآخرى بالعمل والكد والجهد للحصول على الرزق الحلال الذي تستحق.

نظن ان العراقيين هم اكبر من هذه الظاهرة وانها سوف تزول ويزول معها الحاسدون الحاقدون الفاشلون واصحابهم سواء من (علس) او من يتوقع ان (يعلس) طال الزمن ام قصر.

كان المرحوم الزعيم عبد الكريم قاسم يقول رداً على من يريدون مصادرة اموال الأغنياء.. اننا نريد ان نرفع مستوى الفقراء الى مستوى الأغنياء لا ان نهبط بمستوى الأغنياء الى مستوى الفقراء.

تقول الحكاية الروسية القديمة ان ايفان ايفانوف وبيتر بيتروف كانا جارين ، ولكنهما في ذات الوقت كانا عدوين لدودين.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@yahoo.com